المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

لماذا ؟ .. ليبيا في عيون إدارة ترامب الإستراتيجية

إعداد / د. محمد عبدالحفيظ الشيخ
عضو اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

مقدمة:

من لا يدرك أهمية وعمق الموقع الاستراتيجي لليبيا إقليمياً ودولياً، فعليه أن يعيد حساباته السياسية، ويراجع إعمال عقله وملكته التحليلية في دائرة أبعاد الاهتمام الدولي. لذلك، ليس من وارد الصدفة أن تحط إدارة ترامب عينها على ليبيا وتدّشن برنامج سياستها الخارجية منذ أن وطأة قدم ترامب البيت الأبيض لولاية ثانية بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية 2024.

منذ سقوط النظام الليبي السابق في عام 2011، وحتى اليوم، تعبث عصابات مسلحة ومرتزقة مدعومة من قوى خارجية إقليمية ودولية، دمرت الجزء الأكبر من مقومات بنية الدولة الليبية الاقتصادية والعسكرية، بيد أن الولايات المتحدة عازمة وبقوة هذه المرة للامساك بالملف الليبي ولن تخرج من المعادلة السياسية الليبية وتتركها لقوى إقليمية لأن غيابها عن تلك المعادلة الاستراتيجية يعني تفريط في مصالحها الاستراتيجية وهو ما وقعت في فخه إدارة الرئيس الأسبق أوباما، عندما رفعت يدها عن استحقاقات الملف الليبي ومعه غاب تأثيرها وحضورها الفاعل وتراجع دورها في واحدة تعد من أهم المناطق الاستراتيجية عالمياً.

قام مسعد بولس، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا، بزيارة إلى ليبيا في 23 يوليو 2025، استمرت ليومين وشملت كلاً من طرابلس وبنغازي. تُعد هذه الزيارة الأولى من نوعها لمسؤول أمريكي رفيع المستوى منذ وصول ترامب إلى ولايته الثانية، وقد حملت أبعادًا ودوافع متعددة تعكس مقاربة أمريكية جديدة تجاه الملف الليبي.

والسؤال المطروح، هو ما هي دوافع وأهداف الإدارة الأمريكية من وراء زيارة مسعد بولس إلى ليبيا في الوقت الحالي؟ وما علاقة هذه الزيارة بملفات أخرى كالتوطين وخارطة البعثة الأممية الجديدة؟

التقى بولس مع الفاعلين المحليين في غرب البلاد وشرقها، وتعد هذه الزيارة بمثابة اختراق دبلوماسي غير مألوف، وتعكس في حقيقة الأمر مساعي إدارة ترامب لإعادة التموضع والانخراط مجدداً في الملف الليبي، بعد فترة من التراجع والانكفاء. تهدف الإدارة الأمريكية إلى تفعيل هذا الحضور من خلال أدوات أكثر مرونة ورهانات أكثر مباشرة. هذا الحضور المتوازن يهدف إلى وضع واشنطن مجددًا في قلب المعادلة الليبية وتجنب الاصطفاف مع طرف واحد.

هذه الزيارة يبدو أنها ركزت على ملفات مهمة تأتي في طليعتها الملفات السياسية والاقتصادية التي تتضمن تعثر العملية السياسية وتصدير النفط، فضلاً عن مساعي أمريكية لتعزيز التعاون الأمني وتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية تحت سلطة تنفيذية واحدة. كل ذلك يشي بأن إدارة ترامب عازمة على الوفاء بالتزاماتها والوعود التي قطعتها على نفسها في الحملة الانتخابية بهزيمة الإرهاب كأولوية

الذي يتقاطع مع مصالح وأمن حلفائها في المنطقة والعالم، ناهيك عن وضع حد للعصابات التي تذكي الفوضى وتعبث بمقدرات وأرزاق الليبيين.

بموازاة ذلك، يبدو أن بولس يحمل في جعبته ملفات كثيرة في مقدمتها العلاقات بين القيادة العامة للجيش الوطني الليبي وروسيا، إضافة إلى تنامي الاتصالات بين حكومة الوحدة الوطنية مع بعض العواصم الأوروبية، تجدر الإشارة إلى أن هذه الزيارة المؤجلة كان من المقرر لها أن تتم في منتصف يونيو الماضي، ويعود ذلك لإفساح المجال أمام البعثة الأممية لاستكمال ما بدأته من مشاورات مع الفرقاء الليبيين حول أربع خيارات تمثل خارطة طريق سياسية جديدة وحظيت بدعم أمريكي واسع.

ومن هنا، فإن زيارة بولس إلى ليبيا تندرج في سياق تأكيد اهتمام إدارة ترامب المُعلن بالملف الليبي، من خلال وضع تصور للحل الليبي بالتعاون مع جميع الأطراف، وأن الإدارة الأمريكية عازمة هذه المرة على الدفع نحو تسوية ليبية من دعم العملية السياسية والانتخابات، ومنع تجدد العنف، وتعزير الحوار السياسي. كما ركز على ضرورة إجراء الاستحقاق الانتخابي كحل للأزمة السياسية المستمرة وإنهاء حالة الجمود السياسي الذي تشهده البلاد منذ عام 2014، ما يشير إلى مساعٍ أمريكية للحضور بكثافة في الملف الليبي الذي لم يكن في السابق يحظى بأولوية في سياسة واشنطن.

من ضمن الملفات المطروحة على طاولة النقاش ويعد الملف الأكثر إثارة للجدل ضمن زيارة بولس هو رغبة واشنطن في ترحيل مهاجرين يحملون سجلات جنائية، إلى بلدان عدة من ضمنها ليبيا، وهو ما أثار قلق شريحة واسعة من الليبيين واعتبروه يمثل تهديداً مباشراً للسيادة الليبية، الذي يتزامن مع دراسة مقترحات أمريكية إسرائيلية بنقل وتهجير سكان قطاع غزة إلى بلدان عدة من بينها ليبيا.

مواقف الولايات المتحدة الثابتة تجاه ليبيا تتمثل في الإرهاب والتمدد الروسي. تجدر الإشارة إلى أن إدارة ترامب أصدر قرارات بشأن ليبيا مثل فرض قيود على منح التأشيرات الأمريكية للمواطنين الليبيين وتمديد حالة الطوارئ باعتبار ليبيا لا زالت تمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي. كما تأتي هذه الزيارة في سياق مخاوف وقلق أمريكي متزايد من تمدد العلاقات العسكرية بين القيادة العامة للجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر وروسيا، خاصة بعد وصول قطع بحرية روسية إلى شرق البلاد. حيث تبدل واشنطن جهود حثيثة لمواجهة هذا التوسع في النفوذ الروسي في المنطقة.

لكن عودة إدارة ترامب بقوة وتوقيع شراكة استراتيجية متنوعة ومتعددة مع حكومة الوحدة الوطنية تعطي معنى وتعريف قوي وسند لا يستهان به، في معادلة الأمن القومي الليبي، وتحديداً في ضوء الفراغ الذي الأمني بعد سقوط النظام الليبي السابق وعبث بعض القوى العربية والإقليمية بالساحة الليبية وترجيحها لكفة المتأبطين شراً بالبلاد والعباد.

من جانب آخر، ركزت الزيارة على فرص التعاون المشترك في مجالات الطاقة والمعادن والبنية التحتية، والصحة والاتصالات. كما عرضت حكومة الوحدة الوطنية مشاريع استثمارية تقدر بـ 70 مليار دولار على الجانب الأمريكي، بهدف جذب استثمارات أمريكية مباشرة ومنظمة إلى السوق الليبي. قطاع النفط والغاز هو الآخر كان حاضراً وبقوة في النقاش مع المؤسسة الوطنية للنفط من خلال

استراتيجية الحفاظ على مستويات إنتاج النفط والغاز الخام في ليبيا، والعمل على رفع مستوى الإنتاج إلى 2 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030. مع العمل على إمكانية البحث في فرص الاستكشاف والإنتاج الجديدة. وقد ترجم ذلك بالتوقيع على اتفاقية تعاون بين شركة مليتة للنفط والغاز وشركة هيل إنترناشيونال الأمريكية، تتعلق بإدارة مشاريع حرية، وهو ما يعكس توجه الإدارة الأمريكية بالاهتمام بقطاع الطاقة الليبي.

مع ذلك تساورنا الشكوك حول أي تحرك جديد لمستشار ترامب مسعد بولس ومقاربته لحل الأزمة في ليبيا، وينبغي على المسؤولين في ليبيا أن يكونوا حذرين في التعامل مع أي مبادرة لا تحقق الحد الأدنى من متطلبات الأمن القومي والسيادة الليبية وأن يكونوا أيضاً على مستوى عالٍ من الوعي والفهم وعدم الانجرار وراء الوعود الأمريكية وتحميل بلدنا أكثر مما تتحمل، وعلى المسؤولين في ليبيا أن يعيدوا قراءة اهتمام القوى الدولية ومصالحها وأن توجد صيغة معادلة متوازنة في العلاقات مع الفاعلين الدوليين والإقليميين وتفهم مصالحهم وأمنهم لتثبيت دعائم الاستقرار ولن يتأتى ذلك إلا من خلال القضاء على عصابات الإرهاب التي تعبث بمقدرات وأرزاق الليبيين. وقد سبقت زيارة مسعد بولس إلى ليبيا عدة لقاءات عقدها مع المسؤولين في تونس، والجزائر، وهو ما يشير إلى جولة إقليمية أوسع تهدف إلى تعزيز الانخراط الأمريكي في منطقة المغرب العربي والساحل.

إجمالاً، لا بأس إن كان بولس يحمل في جعبته أفكاراً بناءة تكفل تحقيق الأمن من خلال المساعدة على نزع سلاح الجماعات والفصائل خارج سلطة الدولة، والتقريب في وجهات النظر بين فرقاء العمل السياسي الليبي على مائدة حوار حقيقي بحيث يفضي في نهاية المطاف إلى كسر الجمود السياسي وإنهاء حالة الانقسام المزمنة التي تعاني منها البلاد لأكثر من عقد ونيف، ومن ثم، الذهاب إلى الاستحقاق الانتخابي الوطني الذي طال انتظاره، بما يفضي إلى تشكيل حكومة موحدة على أسس الكفاءة والنزاهة وليس المحاصصة القبلية والجهوية، كل الأفكار السابقة كفيلة بأن تزحزح واقع الرتابة والصراع، ولا توجد مقاربة معقولة حتى الآن تخرج البلد من أزمتها الراهنة، وتحرد جمود عجلته السياسية، وهذا ما يجب أن يحظى بدعم الإدارة الأمريكية إن كانت جادة في ذلك. غير ذلك فكل أفكار يمكن أن يطرحها " بولس"، لا تفي بزوال المعوقات هي غير مقبولة.

ختاماً، يمكن القول، بأن زيارة مسعد بولس إلى ليبيا تعكس محاولة أمريكية استباقية لإعادة تشكيل المشهد الليبي بما يخدم المصالح الأمريكية، من خلال الجمع بين الدبلوماسية النشطة، والبحث عن فرص اقتصادية، ومواجهة النفوذ المتزايد للقوى المنافسة وتحديداً الروسي، مع التأكيد على دعم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد.